المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة

فرج منصور عمار العبدي

المستخلص:

تهتم هذه الدراسة بالمشروعات الصغيرة وخصائصها والمعايير المتبعة في تمييزها عن غيرها من المشروعات الأخرى ، وتبرز أهمية هذه المشروعات في تنمية المجتمعات ودورها في الحياة الاقتصادية .وهي تهدف إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات وتعيق تطورها ونموها في محاولة للتوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها .

في ظل التداعيات والآثار المتلاحقة والكبيرة لأزمة الرهن العقاري التي أصابت أمريكا لتنتقل بعد ذلك لبقية القطاعات الاقتصادية والدول وبدرجات متفاوتة أُقترح عدد من الحلول التي كانت و لا تزال محل أخذ ورد من قبل الاقتصاديين وغيرهم. ومن بين تلك الحلول سياسة معدل الفائدة الصفري.

Abstract:

This study is concerned with small projects, their characteristics and the criteria used for distinguishing them from other projects. The importance of these projects is highlighted in the development of societies and their role in economic life. It aims at highlighting the main problems that these projects face and hindering their development and growth in an attempt to reach some solutions And appropriate suggestions.

The study concluded that these projects should be taken care of with attention to employment, interest in information and research, non-reliance on informal sources of funding, and the need to find new banking financing formulas to deal with small enterprises on unconventional grounds.

المقدمة:

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المشروعات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المشروعات كما هو معروف، إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات والمباني، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل، لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وتسديد أجور العاملين، ومستلزمات التشغيل.

ويعتبر الحجم المحدود للتمويل المتاح أمام المشروعات الصغيرة، أحد المعوقات الرئيسية أمام نمو هذه المشروعات، وهي المصدر الرئيسي للمشكلات الأخرى التي تعترض تنميتها وتحُول دون قيامها بدورها التنموي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذا سوف يتعرض هذا البحث لهذه المشكلات من ناحية أنه يمكن تقسيم المصادر المتاحة للتمويل إلى مصدرين هما:

- **الأول**: مصادر تمويل رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية؛ كالبنوك، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال.
- **الثاني:** مصادر تمويل غير رسمية: وذلك من خلال قنوات تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة؛ كالإقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين، ومداييني الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبًا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

أولًا: مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الأساسية التي يحاول هذا البحث معالجتها، في أن المشروعات الصغيرة في الغالب تعاني من مشكلات تمويلية، مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة، نظرًا لقلة رءوس أموالها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، مما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتلك المشروعات، والسعي نحو توفير

بدائل تمويلية تساعدها في القيام بدورها بشكل فعال، وبالتالي انعكاس ذلك على تمويل المشروعات الاقتصادية بصفة عامة.

ثانيًا: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ودراسة ما يلي:

١. التعرف على تمويل المشروعات الصغيرة من حيث المفهوم، والمصادر، والأهمية.
٢. إبراز أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة.
٣. محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقاءها واستمرارها.

ثالثًا: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في أنه يتناول موضوعًا علي جانب كبير من الأهمية لنجاح المشروعات الصغيرة في القيام بدور فعال في إحداث تنمية اقتصادية، في كثير من الدول التي اهتمت بها؛ ومن هذه الدول علي سبيل المثال: اليابان، والصين، والهند، وماليزيا، ومصر، والسودان، والجزائر، وإندونيسيا، وغيرها من الدول.

ولا شك أن من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ما يتعلق بالتمويل في ظل إحجام كثير من مؤسسات التمويل التقليدية عن إقراض تلك المشروعات، إلاوفق شروط لا تتلاءم مع طبيعتها.

رابعًا: فروض البحث:

١. إن إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة هي نتيجة لعدم تكيف المحيط المالي مع الطبيعة الخاصة لهذا النوع من المؤسسات.
٢. مؤسسات التمويل غير قادرة على تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة .

٣. إشكالية التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة هي نتيجة لعوامل أخرى معرقلة لتطورها.

خامسًا: منهج البحث :

من أجل اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه، فقد اعتمد البحث على "المنهج الوصفي التحليلي" حيث يتفق مع طبيعة موضوع البحث، وكذلك مع هدفه.

سادسًا: نطاق و حدود البحث:

إن هذا البحث يُهتم بالمشروعات الصغيرة بغض النظر عن انتمائها إلى قطاع معين او مكان معين او زمن محدد.

تعريف المشروعات الصغيرة:

هناك محاولات متعددة من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة في الوطن العربي والعالم، وبالرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، فإنه لايوجد حتى الآن تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، وبذلك نجد أن كل جهة ذات علاقة بالمشروعات الصغيرة قد قامت بوضع تعريف لها، وقد حرصت كل جهة ذات علاقة بالمشروعات الصغيرة في تعريفها أن يخدم أهدافها وبرامجها، وإذا كان من الطبيعي أن يتغير مفهوم المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى أو من مرحلة لأخرى فإنه من غير المنطقي أن تتغير المفاهيم لتعدد الجهات المسئولة عن المشروعات الصغيرة في المرحلة الواحدة من تطور الدولة، وتبرز أهمية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة على المستوى القومي بهدف توحيد الجهود المبذولة وتنسيق المساعدات المقدمة لهذه المشروعات بما يعمل على تطورها ونموها ومساهمتها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف المختلفة للمشروعات الصغيرة.

يحاول البحث فيمايلي استعراض عدد من الموضوعات ذات الصلة بتعريف المشروعات الصغيرة.

[١] المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة:

يمكن القول إن تحديد تعريف للمشروعات الصغيرة قد أثار جدلًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي؛ وذلك لتعدد واختلاف المعايير المستخدمة في تحديد هذا المفهوم من دولة إلى أخرى، بل ومن نشاط اقتصادي إلى آخر داخل الدولة الواحدة. بصفة عامة يمكن القول أن تعريف المشروعات الصغيرة يتأثر بأكثر من عامل؛ منها الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، ودرجة النمو التي تمر بها هذه الدولة؛ هل هذه الدولة نامية أم متقدمة. إلا أن هناك عددًا من المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف المشروعات من صغيرة إلى متوسطة أو كبيرة، ومن أهم هذه المعايير.

أ -المعايير الاقتصادية :

- اختلاف مستويات النمو الاقتصادي: ويتمثل في التطور غير المتكافئ بين الدول المختلفة من حيث المستوى العام للنمو الاقتصادي. إذ أن المشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وجميع الدول الصناعية الكبرى الأخرى - تعتبر مشاريع كبيرة في البلدان النامية - مثل الهند، وكوريا، واندونيسيا، ومصر، والسودان، والأردن، وليبيا- كما إن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة إلى أخرى.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن تنوع الأنشطة الاقتصادية تحدد أحجام المشاريع وتميزها من فرع إلى فرع آخر، فالمشاريع التي تعمل في الصناعة غير المشاريع التي تعمل في التجارة.
- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة وتجارة الجملة، والنشاط الصناعي ينقسم إلى فروع مثل الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية،

وعليه فإن حجم المشروع من حيث كونه صغيرًا أو متوسطًا أو كبيرًا يختلف أيضًا باختلاف الفروع المختلفة داخل النشاط الاقتصادي.

ب -المعايير الكمية والوصفية:

- **المعايير الكمية:**

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وتشمل كذلك المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال مشتركين مع بعضهما، وتشمل أيضًا المعيار المركب الذي يضم أكثر من معيار؛ مثل عدد العمال وحجم رأس المال بالإضافة إلى حجم المبيعات.

وبصفة عامة، يمكن القول أن معياري العمل ورأس المال هما من أكثر المعايير الكمية استخدامًا في التفرقة بين الأحجام المختلفة للمشروعات، وخاصة في تحديد المشروعات الصغيرة.

- **المعايير الوصفية (الوظيفية):**

ويقصد بها المعايير التي تعتمد على وصف المشروع وخصائصه؛ ومن هذه المعايير ما يلي:

- معيار الإدارة والملكية: حيث تتصف المشروعات الصغيرة طبقًا لهذا المعيار بأن ملكيتها تكون لشخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص، وتكون إدارتها من خلال مالكها.
- المعيار القانوني: ويتمثل في الشكل القانوني للمشروع مثل المشروعات العائلية والتضامنية، وشركات التوصية البسيطة.
- مجال نشاط المشروع محليًّا في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك فى بيئة واحدة، ولايشترط في ذلك أن تكون الأسواق محلية.

في ضوء ذلك، يمكن القول أن المشروع الصغيرهو: منشأة شخصية مستقلة فى الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محلية.

[٢] تعريف المشروعات الصغيرة لدى بعض الدول والمنظمات الدولية:

كثرت التعاريف الخاصة بالمشروعات الصغيرة في كثيرٍ من الدول المختلفة والمنظمات الدولية ويمكن توضيح ذلك فيمايلي:

تعريف الاتحاد الأوروبي: يوجد أكثر من ٢٠ مليون من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي؛ إذ تمثل هذه المشروعات ٩٠% من المشروعات، وهي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والابتكار والعمل والاندماج الاجتماعي، ، ويستخدم الاتحاد الأوربي أكثر من معيار في تعريفه للمشروعات الصغيرة، فهو يستخدم معايير عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، ويعتبر المشروع صغيراً طبقا لتعريف الاتحاد الأوربي إذا كان عدد العمال لا يزيد عن ٥٠ عاملاً ولم تتعد إيراداته السنوية ٧ مليون يورو أو كان إجمالي أصول المشروع لا تزيد عن ٥ ملايين يورو.

تعريف الأمم المتحدة: لقد قامت هيئة الأمم المتحدة بتعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بناءً على معيارين، وهما العمالة، وحجم ميزانيتها على النحو التالي:

- المؤسسات المتناهية الصغر: هي التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال وتتميز ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- المؤسسات الصغيرة: وهي التي يعمل بها أقل من ٥٠ عامل ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي ٧ ملايين يورو، أو لاتتعدى ميزانيتها ٥ ملايين يورو.

- المؤسسات المتوسطة: يعمل بها أقل من ٢٥٠ عامل ورقم أعمالها السنوي لايتجاوز ٤٠ مليون يورو، أو لا تتعدى ميزانيتها ٢٧ مليون يورو سنويًا.

جدول رقم(١)
تصنيف المؤسسات طبقاً لحجمها لدى هيئة الأمم المتحدة

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون يورو)	لاتتعدى ميزانيتها
المشروعات المتناهية الصغر	أقل من ١٠	-	-
المشروعات الصغيرة	أقل من ٥٠	٧٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
المشروعات المتوسطة	أقل من ٢٥٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠

المصدر:من إعداد الباحث

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية (CED): تُعرف المشروع الصغير بأنه هو ذلك المشروع الذي يتميز بخاصتين من الخواص الخمس التالية وهي:

- يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.
- يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.
- يكون محليًا إلى حد كبير.
- له حجم صغير نسبيًا من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها.
- يعتمد بشكل كبير على المصادر الذاتية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

تعريف دولة اليابان: تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بأنها الوحدات التي تضم عددًا من العمال يصل إلى ١٠٠ عامل بصفة دائمة، ولايزيد رأسمالها عن ١٠ ملايين ين، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية، وقد ازداد العدد بعد الحرب العالمية إلى ٣٠٠ عامل، أما الوحدات التي يعمل بها ٢٠ عاملًا فأقل

فتعُرف على أنها صغيرة جدًا، ويختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعات.

تعريف دولة استراليا: يصنف معرض العمل الأسترالي (Faw) المشروعات الصغيرة وفق عدد العاملين، وكذلك في معظم الاستطلاعات والمعايير تصنف المشروعات الصغيرة وفق الإيرادات السنوية، كما يستخدمه مكتب الضرائب الأسترالي (ATO)، وهناك معايير تصنف من قبل البنك الاحتياطي الأسترالي؛ فعادة تصنف المشروعات الصغيرة إذا كان أصل القرض أقل من ٢ مليون دولار.

الهند: في البداية اعتمدت الهند في تعريف المشروعات الصغيرة على معيار حجم العمالة، وبقيَ هذا التعريف سائدًا إلى أواخر السبعينات، وبعد ذلك دخل حجم الاستثمار في الأصول الثابتة كمعيار ثان وحدد بأن لايتعدى المبلغ (٢٨٠) ألف دولار. وقد جاء هذا التغيير من خلال التطور الذي شهدته الصناعة وكذلك التقدم التكنولوجي في الهند.

تعريف دول جنوب شرق أسيا: قام اتحاد دول جنوب شرق أسيا (ASEIN) بدراسة أُعتمد فيها على معيار حجم العمالة في تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وفي ضوء هذه الدراسة يكون تعريف المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول على النحو التالي:

- المؤسسات المتناهية الصغر: يعمل بها (من ١ إلى أقل من ٩ عمال).
- المؤسسات الصغيرة: يعمل بها (من ١٠ إلى أقل من ٤٩ عاملًا).
- المؤسسات المتوسطة: يعمل بها (من ٥٠ إلى أقل من ٩٩ عاملًا).
- وتبقى المشروعات الكبيرة فقد صنفت على المشروعات التي تحتوي على أكثر من ١٠٠ عامل.

تعريف دولة جنوب أفريقيا: اعتمدت جنوب أفريقيا على عدد من المعايير في تعريف المشروعات الصغيرة؛ تشمل عدد العاملين بالمشروع، وإجمالي المبيعات السنوية، وإجمالي قيمة أصول المشروع، إذ يمكن القول أن جنوب أفريقيا تعتمد بشكل أساسي في تعريفها للمشروعات الصغيرة على المعايير الكمية بصفة رئيسية، والتي يسهل بمقتضاها وضع حدود فاصلة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهي تشكل الفئة الأغلبية من المشروعات، ويتراوح عدد العاملين بها مابين (٥- ٥٠) عاملًا، وتدار عادة من قبل مالكها أو مجموعة من الملاك.

[٣] تعريف المشروعات الصغيرة لدى بعض الدول العربية:

مصر: ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرًا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملًا.

الجزائر: عَرفت الجزائر المشروعات الصغيرة على أنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات أو كلاهما معًا يشتغل بها من ١ إلى ٢٥٠ عاملًا ولاتتجاوز إيراداتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار.

ليبيا: عُرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا على أنها مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى العاملة الشابة وتتوفر بها الشروط والمواصفات الفنية والتنظيمية والإدارية التقنية الملائمة لإدارتها بكفاءة وهي:

- المشاريع الصغيرة: لايزيد عدد العاملين بها عن (٢٥) عامل ولايتجاوز رأس مالها التأسيسي عن (٢,٥) مليون دينار ليبي كحد أقصى.
- المشاريع المتوسطة: لايزيد عدد العاملين بها عن (٥٠) عامل ولايتجاوز رأس مالها التأسيسي عن (٥) مليون دينار ليبي كحد أقصى.

السودان: هناك عدة مفاهيم لقطاع المشروعات الصغيرة استخدمتها المؤسسات الحكومية والعالمية المختلفة. إلا أنه لايوجد اتفاق موحد بتعريف المشروعات الصغيرة في السودان، إلا أنه أُعتمدت المفاهيم على نفس المؤشرات المتمثلة في العمالة ورأس المال لسهولة قياسهم.

مجلس التعاون الخليجي:

يستخدم مجلس التعاون الخليجي معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين المشروعات، حيث تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يبلغ متوسط رأس مالها المستثمر أقل من مليوني دولار.

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد تعريف دقيق وشامل وموحد للمشروعات الصغيرة.

تعريف الباحث:

أن عنصري رأس المال والعمالة من العناصر غير الثابتة سواء عالميًا أو محليًا وهذا سبب عدم الاتفاق على تعريف موحد. وأن كل التعريفات السابقة نظرت وركزت على شيئين فقط في أغلب التعريفات للتمييز بين المشروعات الكبيرة والصغيرة ألا وهما: حجم رأس المال وعدد العمال، وهذا أمر تحكمي لايقوم على دليل علمي، حيث أن كل مشروع يتكلف في كل دولة وفقًا لعملتها وقوتها السوقية؛ الأمر الذي يساعد على عدم الاتفاق أو تقارب التعريفات أمر غير منطقي؛ لأن لكل دولة ظروفها الاقتصادية وقيمة العملة فيها متغيرة، ولذلك يرى الباحث أن عملية صياغة أو وضع تعريف للمشروعات الصغيرة يجب أن تتم بشكل دوري؛ سنوي مثلاً؛ بحيث يكون متوافقاً مع المستجدات والتطورات

الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الظروف الاقتصادية التي تطرأ على الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن وضع التعريف الإجرائي التالي للمشروعات الصغيرة:

"المشروعات الصغيرة هي المشروعات التي لا يكون عدد العمال فيها من ١٠: ٢٠ عامل، ولا يتعدى رأسمالها ما يعادل ١٠٠ ألف دولار".

أهمية المشروعات الصغيرة:

يرى كثير من الدارسين والتنفيذيين وصناع القرار أن تطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص حيث تكمن أهمية قطاع المشروعات الصغيرة في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

فبذلك تحتل المشروعات الصغيرة مرتبة عالية في الاقتصادات المعاصرة محليًا وعالميًا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشكل المشروعات الصغيرة نحو ٩٧% من عدد المشروعات بها، حيث يبلغ عددها نحو ١٣ مليون مشروع يعمل بها أكثر من نصف العاملين بالبلاد، وخلق فرص عمل لنحو ثلثي العمالة الجديدة سنويًا، وفي اليابان تمثل المشروعات الصغيرة نحو ٩٩.٤% من عدد المشروعات بها، وتستخدم نحو ٨٤.٤% من إجمالي العمالة، وتنتج نحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتشكل نحو ٦٢% من تجارة الجملة و٩٧% من تجارة التجزئة بها، وفي ألمانيا تمثل المشروعات الصغيرة نحو ٨٩% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية، وفي بريطانيا نحو ٩٥%، وفي كوريا الجنوبية نحو ٩٦.٣%.

وهي تعتبر مؤسسات هامة وضرورية لنمو اقتصادي سليم، إذ تعتبر محركًا اساسيًا في التنمية الاقتصادية وتعمل على زيادة الناتج المحلي الإجماليGDP، وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتوفير الرخاء الاقتصادي وفيما يلي عرض لأهم الأدوار التي تقوم بها تلك المشروعات:

١- قدرة هذه المشروعات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين.
٢- تتسم هذه المشروعات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظرًا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.
٣- قدرة هذه المشروعات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لاتتوافر في بعض الأحيان من مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة.
٤- تقوم المشروعات الصغيرة بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية وذلك ضعف ماحققته المشروعات الكبيرة.
٥- تقوم المشروعات الصغيرة بدورٍ مهمٍ في نشاط المشروعات الكبيرة فهي تقوم بدورين مهمين يتمثلان في الآتي:
- يمثل الدور الأول في أنها تعمل كموزع لمنتجات هذه المشروعات وكذلك كوكالات لخدمة العملاء.
- يمثل الدور الثاني في دورها كمورد، حيث تعد المشروعات الأكثر نجاحًا في أمريكا قد بنت خططها الاستراتيجية بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار.
٦- توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمشروعات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
٧- هذه المشروعات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثل شركة (بنيتون) وشركة (باناسونيك) ، كذلك تعزيز وتدعيم روح المبادرة الفردية والجماعية: باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذلك إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

٨- استقلالية الإدارة: ويعود ذلك إلى الملكية الفردية أو المحدودة لهذه المشروعات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها.
٩- عدالة التنمية الاقتصادية: ويقصد بذلك قدرة هذه المشروعات على الانتشار الواسع الذي يساعد على التنمية المتوازنة جغرافيًا بين مختلف الأقاليم والولايات.
١٠- تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال القدرة على الاستخدام الفعال والوصول إلى التقنيات الرقمية، وبالتالي فإن العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي على المجتمع المحلي للتكنولوجيا، والمشروعات الصغيرة تتطلب نوعًا من المشاركة للتغلب على العقبات لتحقيق الشراكة، وخاصة مع التكنولوجيا.
١١- توفر هذه المشروعات سلعًا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة الثمن نسبيًا تتفق مع قدراتها الشرائية.
١٢- تلعب هذه المشروعات دورًا مهمًّا في دعم المشروعات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجدي اقتصاديًّا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.
١٣- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

مماسبق يتضح دور وأهمية المشروعات الصغيرة، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الاجتماعي؛ فالمشروعات الصغيرة هي في الغالب مشروعات أصحابها من محدودي أو معدومي الدخل؛ وعليه فإن الاهتمام بها يمثل

استخدام سياسة تنموية لها آثار مهمة على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يترتب عليه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

مفهوم تمويل المشروعات الصغيرة:

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي.

وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلي غيرها ممن يملكون فائضًا من الأموال لسد هذاالعجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي" .

وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيطًا ماليًا كمؤسسات التمويل. وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة يعنى إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي.

نحاول فيما يلي استعراض المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال العنصرين التاليين:

- أولًا: مشكلات مصادر التمويل الرسمي.
- ثانيًا: مشكلات مصادر التمويل غير الرسمي.
- ثالثاً: تقويم سياسة تمويل المشروعات الصغيرة من البنوك التقليدية.

أولًا : مشكلات مصادر التمويل الرسمي:

يقصد بالتمويل الرسمي الحصول على رأس المال اللازم للمشروع من خلال المؤسسات المالية الرسمية؛ كالبنوك، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال. ومن مصادر التمويل الرسمي مايلي:

١. **التمويل من خلال سوق رأس المال:**

وهي السوق التي يتم التعامل فيها بالأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل؛ أي التي يزيد موعد استحقاقها عن سنة، سواء كانت هذه الأدوات تعبر عن دين؛ كالسندات، أو عن ملكية كالأسهم،ويلاحظ أن المشروعات الصغيرة غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي المهم، وذلك لسببين هما:

- إن المشروعات الصغيرة لاتتوافر فيها شروط القيد في سوق رأس المال.
- وإن توافرت هذه الشروط، فإن المستثمرين قد لاينجذبون إلى شراء أسهم أو سندات هذه المشروعات، وذلك بسبب المخاطر العالية التي تتعرض لها.

٢. **الجهاز المصرفي التقليدي:**

يمكن للبنوك أن تقدم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة، إلا أن غالبية البنوك تفضل تمويل المشروعات الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الجيدة والتي تتسم معها بالربحية الأكثر والمخاطر الأقل، إلا أن غالبية البنوك التقليدية تحجم عن منح التمويل للمشروعات الصغيرة، ويمكن تقسيم الأسباب الأساسية لإحجام البنوك عن تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة إلى نوعين؛ هما أسباب متعلقة بالبنوك ذاتها، وأسباب متعلقة بالمشروعات الصغيرة، أما الأسباب المتعلقة بالبنوك فمنها:-

- **التكلفة العالية المترتبة على تقديم القروض للمشروعات الصغيرة**: حيث تكون قيمة القروض التي تحتاج إليها هذه المشروعات، صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك. وقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين، أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت ٢,٥: ٣% من قيمة القرض مقابل ٠,٥%للقروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة.

- **معايير الإقراض التي تحددها البنوك:** حيث تضع البنوك العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المشروعات التي يمكن أن تحصل على تمويل، وهذه المعايير والشروط غالبًا لا تتناسب مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة.
- **الشروط التي تضعها البنوك فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية:** حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمشروعات؛ مثل: نسبة المصروفات للإيرادات، ومعدلات الربحية، وإلى غير ذلك من المؤشرات الائتمانية، وهو ما لا يمكن توفره غالبًا في تلك المشروعات لتحديد الجدارة الائتمانية، ومن ثَمَّ عزوف البنوك عن تمويل تلك المشروعات الصغيرة.
- **المغالاة في طلب الضمانات:** تعد الضمانات من أهم عناصر منح الائتمان في البنوك، وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المشروعات الصغيرة الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، ومن ثم تحجم البنوك عن تمويل تلك المشروعات نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل، وقد تبين أن عدم توافر الضمانات من أهم أسباب إحجام البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة،فى مصر؛ حيث تطلب مؤسسات التمويل من أصحاب المشروعات الصغيرة تقديم ضمانات تفوق إمكاناتهم مقابل الحصول على احتياجاتهم من التمويل،وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن البنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة ٩٢%، فالقدرة على السداد بنسبة ٤%، فطبيعة المشروع بنسبة ٢%، فالمركز المالي بنسبة ١,٥%، فالشخصية أو السمعة بنسبة ٠,٥%.

أما عن الأسباب المتعلقة بالمشروعات الصغيرة؛ فمنها ما يلي:

- **عدم انتظام السجلات المحاسبية:** حيث تعتمد البنوك في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة، والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين، وهو مالايتوافرفى غالبية المشروعات الصغيرة، والتي يميل أغلبية أصحابها إلى عدم إمساكدفاترمنتظمة، وذلك لضعف الإمكانيات وانخفاض حجم النشاط، ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات إحصائية شخصية.
- **عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني:** تفتقد العديد من المشروعات الصغيرة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك، للحصول على التمويل اللازم، حيث يُعد إعداد ذلك الملف وفقًا للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير المهمة للحصول على التمويل.
- **عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:** من أهم متطلبات البنوك لمنح الائتمان، وجود دراسة جدوى للمشروع المطلوب تمويله وغالبًاالاتستطيع المشروعات الصغيرة إعداد وتحمل تكاليف دراسات الجدوى بالمستوى المطلوب؛ وذلك نظرًا لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية، لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تقديمها.
- **ارتفاع درجة المخاطرة:** تتسم غالبية المشروعات الصغيرة بارتفاع درجة المخاطر؛ نظرًا لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة، إضافة إلى ضعف المراكز المالية؛ مما يشكل عائقًا أمام قيام البنوك بتمويل تلك المشروعات؛ حيث تهتم البنوك دائما بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة، والدراسات الميدانية أثبتت أن مخاطر المشروعات الصغيرة تتراوح ما بين متوسطة ومرتفعة المخاطر.

- **ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المشروعات الصغيرة:** من أهم معوقات منح تمويل للمشروعات الصغيرة أن القائمين عليها يفتقدون إلى الخبرة العملية لإدارة تلك المشروعات، والتعامل مع معطيات السوق المتغيرة مما يعرض تلك المشروعات للمخاطر.
- **ضعف الحصول على التمويل من الأسواق العالمية:** لا يتاح للمشروعات الصغيرة عادة الحصول على التمويل اللازم من خلال الأسواق العالمية وذلك لكونها شركات أشخاص في الغالب.
- **ارتفاع أسعار الفائدة على القروض:** تعد أسعار الفائدة، وشروط سداد القروض، من الأسباب الرئيسية لإحجام المشروعات الصغيرة عن الحصول على تمويل من البنوك التقليدية؛ ولاسيما وأنها في السنوات الأولى يكون هامش أرباحها قليلًا مما يتعذر معه سداد أقساط القرض، وكذلك فوائده، وهذا يقود إلى العديد من المشكلات ؛ فعلى سبيل المثال كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، عن أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يحصل على قروض بنسبة فائدة ٣%، ويقرض الشباب بفائدة تصل إلى ٩-١١%، ونفس الأمر ينطبق على وزارة الشئون الاجتماعية حيث حصلت على معدل فائدة ١٠% كحصة إضافية لها علاوة على فائدة الصندوق الاجتماعي للتنمية ".

ويرى الباحث أن هذه المعوقات بشكل عام أدت إلى انخفاض حجم القروض التي تمنح للمشروعات الصغيرة، حيث لا تزال هذه المشروعات تعتمد على الأشكال التقليدية للإقراض، كما أن هذه المعوقات ترجع بطبيعتها إلى:

- إعطاء البنوك أولوية للمشروعات الكبيرة لتوافر الضمانات، وذلك على حساب المشروعات الصغيرة.
- ارتفاع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة.

- ارتفاع المخاطرة في القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة لعدم وجود معلومات كافية.
- تعدد الجهات المسئولة عن تلقي القروض والمنح الخارجية لتشجيع المشروعات الصغيرة.
- عدم ملائمة القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة مع العمليات البنكية.
- افتقاد المشروعات الصغيرة إلى الخصائص التي تؤهلها للوصول إلى الموارد المالية المتاحة للمشروعات الكبيرة.
- انخفاض رأس المال المتاح للمشروعات الصغيرة في بداية حياتها، وعدم دراية المستثمرين بمصادر التمويل المتاحة أمامهم، هذا بالإضافة إلى عدم درايتهم باحتياجاتهم الحقيقية من الأموال.
- عدم كفاءة القائمين على المشروع في إدارة القروض التي تحصل عليها من مؤسسات التمويل المختلفة.

ثانيًا: مشكلات مصادر التمويل غير الرسمي:

١. التمويل الذاتي والعائلي والأصدقاء:

حيث تعتمد المشروعات الصغيرة في توفير احتياجاتها التمويلية، وخاصة في مرحلة الإنشاء، على التمويل الشخصي لأصحابها أو أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء، ولكن يتصف هذا القطاع بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، ويلجأ بعض أصحاب هذه المشروعات للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضًا مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شئون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح، وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه هذا النوع من التمويل فيما يلي:

- حجم القروض التي يمكن تقديمها بواسطة التمويل غير الرسمي صغيرة لا تمكن المشروع من الحصول على كامل احتياجاته التمويلية.
- مدة القرض تكون قصيرة في العادة، وبالتالي يناسب تمويل رأس المال العامل ويعجز في كثير من الأحيان عن التوفير لرأس المال الثابت، أو العكس.
- نطاق الخدمات المالية التي يقدمها محدود بالإقراض فقط، بخلاف مؤسسات التمويل الرسمية؛ مثل: البنوك التي تقدم بجانب التمويل خدمات مالية أخرى.
- يعمل التمويل غير الرسمي فى إطار محلي ولايمكن نقله إلى أماكن بعيدة.
- سعر الفائدة على القروض فى التمويل غير الرسمي كبيرة، وربوي أحيانًا.
- إن هذا النوع من التمويل يعتمد على مدخرات صغيرة نسبيًّا،لاتكفي لتمويل رأس المال العامل للمشروع، وفي حالة قيام المشروع وبدء نشاطه؛ فإن عدم اكتمال المرافق الأساسية له يؤثر على جودة الخدمة المقدمة أو المنتج، ويجعل المشروع عُرضة لحدوث مشاكل؛ كنقص السيولة اللازمة لشراء المواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج – خاصة فى حالة عدم قدرة المشروع على تصريف منتجاته خلال فترة معينة – وفى حالة الرغبة في التوسع في المشروع أو زيادة رأس ماله، فإن ذلك يستلزم وقت طويل وقد يكون صعبًا في ظل الاعتماد على هذه المدخرات الصغيرة.

٢. الائتمان التجاري

هو عملية بيع قصير الأجل بين البائع والمشتري، وبالتالي يكون البائع في هذه العملية مانحًا للائتمان يضمن الاستمرار في مبيعاته، وبالتالي زيادة أرباحه والحفاظ على الوفاء لعملائه، أما المشتري الحاصل على الائتمان فيستمر في مزاولة نشاطاته، ويحصل على المزايا التالية:

- عدم تحمل التكاليف التشغيلية للائتمان.
- السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية.
- المرونة: حيث تستعمله المؤسسة كلما أرادت ذلك حسب الاحتياج، كما أن استخدامه يترك أصول المؤسسة دون مساس، لأن المورد نادرًامايطلب رهن أصول المؤسسة مقابل الحصول على الائتمان، وهذا مايسمح للمؤسسة بالحصول على أموال إضافية من مصادر أخرى بضمانات أصوله.
- يعتبر مصدرًا متاحًا لتمويل المؤسسات، مما يحول دون حصولها على القروض البنكية بتكاليف وضمانات كافية.
- يتضمن الائتمان التجاري إمكانية تجديده بشكل مستمر وفق شروط ائتمانية جديدة مما يعطيه ميزة الاستمرارية.
- يعتبر الائتمان التجاري أقل تكلفة في مصادر التمويل قصيرة الأجل.

ويتمثل الائتمان التجاري في قيمة المشتريات الأصلية من السلع التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دورًا مهمًا في تمويل الكثير من المشروعات خاصة التجارية منها، والمشروعات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس المال العامل في تمويل احتياجاتها التجارية.

٣. **التمويل من خلال المرابين**

نتيجة قصور وعدم كفاية الموارد الشخصية، أو المستمدة من الأقارب، أو الأصدقاء، يلجأ أصحاب المشروعات بصفة عامة إلى الاقتراض من السوق غير الرسمي (المرابين)، ولكن من عيوب هذا المصدر من التمويل أنه يحكمه جانب أخلاقي وديني، يقلل من الاعتماد عليه كمصدر لتمويل المشروعات الصغيرة خاصة الدول الإسلامية، ومن عيوب هذا المصدر أيضًا محدودية الأموال التي يمكن توفيرها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة المحسوبة عليه، والتي غالبًاماتفوق الأسعار الجارية في السوق الرسمي، كما أن التجار في السوق النقدي متمسكين

جدًا من حيث الضمانات في سداد القروض؛ فيتم أخذ رهونات عقارية أو ممتلكات ثمينة توازي قيمة القرض من المقترضين، وذلك لمواجهة حالات العجز على السداد، ومن الطبيعي أن الارتفاع في أسعار الفائدةيقلل من أرباح المشروعات خاصة، في بداية الإنتاج واحتياجه لرأس المال لتوفير احتياجات مستلزمات الإنتاج، فبذلك يضطر أصحاب المشروعات الصغيرة إلى إعادة الاقتراض مرة أخرى، وبأسعار فائدة مرتفعة، وتقع بذلك تلك المشروعات الصغيرة تحت وطأة ديونها التي تتراكم عليها مما يجعلها بذلك تتعثر وتنهار.

خاتمة:

يمكن القول بأن صيغ التمويل القائمة على الإقراض بفائدة لا تناسب المشروعات الصغيرة وذلك لعدة أسباب:

- ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر فى المشروع، وهذا يقود إلى الخسارة أو التوقف.
- تواضع الخبرة في إدارة المشروعات الصغيرة، فأحيانًا تتعرض لمخاطر شتى منها فنية ومنهاتسويقية يصعب التأمين ضدها.
- صعوبة تقديم الضمانات الكافية لسداد القرض وفائدته من أصحاب المشروعات الصغيرة؛ لأن أغلبهم من الفقراء الذين يرغبون في إنشاء مشروع خاص بهم يمكنهم من توفير دخل مناسب.
- أن التمويل الذي يتم للمشروعات الصغيرة من جانب البنوك التقليدية يكون في معظمه مدعم؛ أي من خلال أسعار فائدة خاصة منخفضة.

وفي مسح أجراه البنك الدولي على عدد من الدول النامية، أشار فيه إلى أن ٣٥% من المشروعاتالصغيرة والمتوسطة التي شملها المسح بتلك الدول إلى أن تكلفة الإقراض تمثل أحد أهم معوقات تمويل تلك المشروعات، كما أشار إلى أن ٣٠% من هذه المشروعات يمثل الحصول على التمويل عائقًا رئيسيًّا أمام نموها.

كما أشار المسح إلى أن المشروعات صغيرة الحجم تواجه معوقات تمويلية أكثر من تلك التي تواجهها المشروعات المتوسطة والكبيرة، فقد بلغت نسبة المشروعات الصغيرة التي تعتبر أن مشكلة التمويل أحد أهم العوائق التي تواجهها حوالي ٣٩%، مقارنة بنسبة٣٦% من المشروعات متوسطة الحجم، و٣٢% من المشروعات كبيرة الحجم. كما أوضح المسح أن نسبة التمويل من البنوك التقليدية من المشروعات الصغيرة لايتعدى ١٠% من إجمالي تمويلها، في حين أن هذه النسبة في المشروعات المتوسطة أكثر من ٢٠%.

ولمواجهة هذه التحديات أو المخاطر يستلزم الأمر قيام البنوك بالآتي:

١. التركيز على دراسة العناصر الائتمانية للعميل بدقة وجدية على ألايكون العنصر الخاص بالضمانات هو العنصر الحاكم في قرار منح الائتمان ويمكن أن يتم التقييم بالنقاط على أساس تخصيص درجة معينة لكل عنصر من عناصر الجدارة الائتمانية ويتم اتخاذ القرار الائتماني وفقًا لعدد النقاط التي يحصل عليها العميل.
٢. محاولة التوصل إلى بدائل متنوعة ومبتكرة للضمانات العينية التي لاتتوافر غالبًا للعميل وتكون هي العائق الأساسي أمام البنوك لمنح الائتمان لهذه المشروعات ومن هذه البدائل مثلًا(تحرير عقد بيع المنتجات من العميل للبنك، التأمين لدى جمعية مخاطر الائتمان – الضمان الجماعي).
٣. التحقق من الدراسة التسويقية لمنتجات المشروع ومدى جديتها وصحتها تحقيقًا لمبدأ (أنتج ما يسوق ولاتسوق ماينتج) حيث أن ضمان تسويق المنتجات بأسعار مناسبة يعتبر من أهم عوامل نجاح المشروع.
٤. التحقق من صحة دراسات الجدوى وبيانات القوائم المالية المقدمة من العميل ودراستها بعمق حتى يمكن اتخاذ قرار ائتماني سليم على أساسها.

النتائج والتوصيات.

أولًا/ النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

١. تتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة، ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: التمويل الرسمي : وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية. والتمويل غير الرسمي: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة. والتمويل شبه الرسمي: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادرالأموال على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية.

٢. ستظل المشروعات الصغيرة - سواء بالدول المتقدمة أو بالدول النامية - هي الأكثر عددًا بالمقارنة بعدد المشروعات الكبير ة، وصاحبة الدور الأكبر للاعتماد على الذات ، والأكثر توظيفًا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وهو ما يتوا فق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من انخفاض صادراتها، واعتمادها على غيرها في تلبية احتياجاتها.

٣. رغم ما تمليه تحديات انخفاض الصادرا ت في الدول العربية واعتمادها على غيرها في تلبية احتياجاتها من أهمية تنمية المشروعات الصغيرة، إلا أن تلك المشروعات لم تجد الاهتمام الكافي والعناية المأمولة للقيام بدورها، ويتفاوت ذلك الاهتمام وتلك العناية من دولة عربية لأخرى.

٤. البيئة العربية للمشروعات الصغيرة مازالت تعاني من تضارب العديد من التشريعات، والاهتمام بالمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة، والافتقار لقاعدة معلومات دقيقة عن تلك المشروعات، حيث لا توجد أرقام دقيقة عن نواحي عديدة كحجم التمويل المتاح لها، والمستخدم من التمويل، وكذلك مساهمتها في الصناعات التحويلية، أو في حجم العمالة أو في التصدير، فضلًا عن ضعف البحث والتطوير والابتكار، وعدم الربط

والتكامل بين الجهات البحثية والعلمية وتلك المشروعات في مجالات التصميم والتصنيع والتسويق، وضعف تطوير نمط إدارتها التقليدي، وعدم وجود مرجعيات للداخلين الجدد في المجال للأخذ بأيديهم للتعرف على الأنشطة الموجودة، والأنشطة التي تشبع السوق بها، والأنشطة التي لها مستقبل محلي وإقليمي ودولي، والصعوبات التي تواجههم في الحصول على الخامات والحاجة للتدريب، وصعوبات التسويق وصعوبات التمويل.

٥. يعتبر الحصول على التمويل أهم أحد المعوقات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة و ليس في الدول العربية فحسب، بل في مختلف أنحاء العالم، ومشاكل التمويل تتعاظم في الدول العربية نظرًا لطبيعة حال القطاع المالى فيها، والذى يتسم بشئ من الضحالة والقصور، وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية المشروعات الصعيرة.

٦. إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة في الدول العربية ترجع في الأساس إلى: ضيق نطاق التمويل المتاح، وضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، والتركيز على الضمانات، وطول مدة الإجراءات، وافتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، وسياسة سعر الفائدة، وضعف نظام الرقابة والمتابعة، وافتقار المشروعات الصغيرة إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم.

ثانيًا/ التوصيات:

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل تمويل المشروعات الصغيرة .

١. أهمية لجوء مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة إلى تطبيق أساليب التمويل الإسلامي في تمويل تلك المشروعات.

٢. توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغيرة في الدول العربية من خلال تبسيط وتجانس الإجراءات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
٣. تحقيق الشراكة بين جهود البلدان العربية على المستوى الحكومي من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى في مجال تعبئة وتوظيف الموارد التمويلية اللازمة للمشروعات الصغيرة في الدول العربية ، وتسويق منتجاتها.
٤. نقل تجارب بعض الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإنشاء الأسواق المالية للقيم الصغيرة وذلك لما تتميز به من قدرة عالية على توسع نشاط قطاع المشروعات الصغيرة.
٥. العمل على ترشيد سبل الدعم الفني والمالي، بما يخدم تكثيف التطور التكنولوجي والإبداع، مع التركيز على دعم قطاع الأبحاث التقنية.

المراجع:-

المراجع العربية:

١- أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٢٠١.

٢- عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى – ٢٠١٥ م، ص ٩، ١٠، ١١، ١٢.

٣- علاء عباس، محمد السلامى، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٥ م، ص١٠٢.

٤- عبدالمطلب عبدالحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، ٢٠٠٩ م، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠١٤، ص ٢٣٤. ص ٣٥.

٥- حسين عبدالمطلب الأسرج، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٦.

٦- صلاح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، بدون ط، ٢٠١٣م.، ص ٢٢٢.

٧- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان – الأردن، أيار ٢٠٠٦، ص ٤.

٨- مبارك سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي – جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٧.

٩- رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٨٤.

١٠-حسين محمد سمحان، احمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص، ٤٨.

١١-ضياء الناروز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية، دار الكتب القومية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.، ص ٥٧.

١٢-عبد الرحمن يسري، "تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص٣٧-٣٩.

١٣-مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية سطيف – الجزائر،٢٠١١ م، ص ٦

١٤-شعيب أتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ م، ص ١٢، ١٣.

١٥-نهلة أحمد أبو العز محمد شرف، دور قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة فى اقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١١ م، ص ١٧، ١٨.

١٦-عمران عبدالحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠٠٧م، ص١٤.

١٧-العايب الهاشمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بين التجربة التونسية والجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدى مرباح – ورقلة – الجزائر ٢٠١٤، ص ٧.

١٨-وليد صلاح الدين فرج، تعظيم دور الجهاز المصرفي المصري في دعم المشروعات الصغيرة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٣.

١٩-علاء مصطفى عبدالمقصود أبوعجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠١٤، ص ٥٠.

٢٠-عمر خلف فزع، مشروعات الأعمال الصغيرة فى العراق التوظف والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣م، ص ١٣١.

٢١-حسين عبدالمطلب الأسرج، تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، نُشر بمجلة علوم إنسانية الدورية المتخصصة (محكمة) العدد ٣٤ من المجلة، ١-٧-٢٠٠٧م، ص٥.

٢٢-مؤسسة الأهرام، "تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية٢٠٠٢م " ص٢٦٠.

٢٣-شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان ٢٠٠٨، ص ٢١٣.

٢٤-إدريس محمد صالح، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون ت، ص ٣٤.

٢٥-عبدالمنعم محمد الطيب، تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة- التجربة السودانية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها فى الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، من ٢٥ – ٢٨ مايو ٢٠٠٣

٢٦-علي عبدالله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٦ يناير ٢٠١٢، ص ٧، ٨.

٢٧-رايس حده، نوي فطيمة الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة– دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيفر بسكرة، الجزائر، د. ت، ص ٥.

٢٨-ثريا على حسين الورفلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا – الواقع والطموحات، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يوم ١٧، ١٨ أبريل ٢٠٠٦ م، ص ٨٨.

٢٩-أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى العلمي حول: المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، المشكلات، الأساليب، الصيغ، التجارب، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، يوم الاثنين ١٩ شعبان ١٤٣٠ه الموافق ١٠ من أغسطس ٢٠٠٩م، ص ٣.

٣٠-وزارة الاقتصاد، "مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة في مصر"، القاهرة، يونيو ١٩٩٨م،ص١٣.

٣١-محمد البلتاجي، "المصارف الإسلامية: النظرية التطبيق - التحديات "، ص١٤١.
٣٢-سمير با عامر، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية" بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض، المملكة العربية السعودية،٢٠٠٢، ص ٦.
٣٣-محمد إبراهيم عبد القادر،" تقويم تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة"، بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي،جامعة الأزهر، ٢٠٠٤/٢/١٤،ص٣.
٣٤-جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها " دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة : الموافق ل ٢٥-٢٨ مايو ٢٠٠٣ م، ص ٤٠٤.
٣٥-زكية مقري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١١ م.
٣٦-محمد حامد الصياد، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم، أكتوبر، ٢٠٠٦ م، ص ١٤.
٣٧-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: المشروعات الصغيرة في مصر المشاكل ومقترحات الحل، مجلس الوزراء،القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٦.
٣٨-كنجو عبود كنجو، "إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، ٤-٥ / يوليو / ٢٠٠٧ م، عمان، الأردن، ص ٦.

المراجع الأجنبية:

1- ELLiSConnolly, David Norman and Tim West, 2012, Small Business: An Economic Overview, An article abut the Reserve Bank of Australia, P 1.

2- Darlington Onojaefe, Marcus Leaning,(2007),"The Importance of Partnerships:The Relationship between Small Businesses,ICT and Local Communities", Issues in Informing Science and Information Technology Volume 4, 2007,P 727,728 .
3- Thorsten Beck , Financing Constraints of (SMEs)in Developing Countries: Evidence , Determinants and Solutions , May 2007, www.aron.uvt.nl/show.co.?fid=95654, p3.